مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٨٩**

الجمعة، ٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيدة أودوار
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير العاشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2016/372)

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥)(S/2016396)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير العاشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2016/372)

التقرير الثالث المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2016/396).

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس أرحب بالسيد كوبيتش الذي ينضم إلينا عن طريق التداول بالفيديو من بغداد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/372 التي تتضمن التقرير العاشر للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣)، وكذلك إلى الوثيقة S/2016/396 التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥) (S/2016/396).

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض التقرير الثالث للأمين العام (S/2016/396) عملا بالفقرة ٧ من القرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥)، وأيضا التقرير العاشر للأمين العام (S/2016/372)) عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) بشأن مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة ومسألة الممتلكات الكويتية المفقودة.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في مجلس الأمن (انظر S/PV.7623)، اجتاحت بغداد والبلد أزمة سياسية عميقة تسببت بشلل وجمود أعمال الحكومة ومجلس النواب. إن إخفاق حكومة العراق والطبقة السياسية في التوصل إلى اتفاق وتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها تحسين إدارة الحكم والمساءلة وتحقيق العدالة للجميع على قدم المساواة، وتوفير الوظائف والخدمات وقطع دابر الفساد، كما يطالب بذلك الشعب العراقي، ولا سيما في بغداد والمحافظات الجنوبية الشيعية منذ آب/أغسطس الماضي، قد دفع المتظاهرين إلى طلب إصلاح الحكومة بأسرها وكذلك العملية السياسية، والمطالبة بالتخلي عن نهج الحصص العرقية والطائفية التي ما برحت مترسخة في النظام السياسي العراقي منذ عام ٢٠٠٣.

في شباط/فبراير انضم مؤيدو السيد مقتدى الصدر إلى مزيج من المحتجين من المجتمع المدني. ونتيجة تلك الضغوط، حاول رئيس الوزراء العبادي الإسراع في تقديم برنامجه للإصلاح والاستعاضة عن مجلس الوزراء المشكل على أساس الانتماء الحزبي أو العرقي أو الطائفي بما يسمى بحكومة مؤلفة من أشخاص تكنوقراطيين، كما طالب بذلك الصدر، من بين آخرين. وبالنسبة لغالبية المحتجين العراقيين، فإن هذه الحكومة لازمة لسن إصلاحات حقيقية، تخلص البلد من نظام المحسوبية القوي، وتحقيق النجاح في مكافحة الفساد. ومهما يكن من أمر، فإن الأغلبية من الكتل السياسية العراقية ترفض إصلاحا جذريا للعملية السياسية. وتعتبر هذه المحاولات عبارة عن جهود ترمي إلى نزع الشرعية ليس عن الحكومة أو مجلس النواب فحسب، بل أيضا عن النظام السياسي برمته.

ومما تجدر ملاحظته أن تلك الكتل تعتبر أيضا عمل الصدر محاولة لتولي السلطة ارتكازا على الخلفية الشيعية.

بعد شهور من الجدل وأسابيع من الشلل السياسي وانقسام في مجلس النواب، تمخض الوعد بإيجاد حل للجمود السياسي عن بعض التعيينات الوزارية الجديدة في الاجتماع البرلماني المنعقد في ٢٦ نيسان/أبريل. بيد أن ذلك الأمل قد تعرض لانتكاسة كبيرة في ٣٠ نيسان/أبريل. وما أن اتضح أن التصويت لن يتم على مجموعة أخرى من المرشحين للوزارات من التيار الصدري، اخترق المتظاهرون من التيار الصدري ومن المجتمع المدني نقاط التفتيش في المنطقة الخضراء واقتحموا مبنى البرلمان. وللأسف فإن أعمال التخريب والهجمات على بعض أعضاء البرلمان أنهت ممارسة من الاحتجاجات السلمية دامت لشهور عديدة. لقد انسحب المحتجون من المنطقة الخضراء في اليوم التالي، إلا أنهم تعهدوا بالقيام بمزيد من العمل في سلسلة من الخطوات التصعيدية وهي: رفض القادة الدستوريين الثلاثة في البلد، وإجراء انتخابات مبكرة، وتتوج تلك الخطوات، إذا اقتضى الأمر، بشن الهجمات على مقر السلطة، والعصيان المدني، أو القيام بإضراب عام، ما لم تقم الحكومة والبرلمان بإحراز تقدم سريع في موضوع الإصلاحات. في هذه المرحلة، وعلى الرغم من أن الحالة قد هدأت، لا يزال من غير الممكن التنبؤ بها، ويمكن أن تتبدى مظاهرها في اتجاهات مختلفة عديدة.

منذ بداية الحركة الاحتجاجية المؤيدة للإصلاح في آب/أغسطس ٢٠١٥، ما انفكت القيادة الدينية الشيعية، أي المرجعية الدينية، تؤيد طلبات الشعب من أجل إيجاد حلول سياسية للأزمة السياسية الراهنة العميقة، فضلا عن إجراء إصلاحات تدريجية في العراق، بما في ذلك من خلال أحدث بيان صدر عن مكتب آية الله العظمى علي السيستاني في ٤ أيار/مايو، حيث جددت المرجعية الدينية في ذلك البيان إنذارها للأطراف من مغبة الاستمرار في المسار الحالي في التعامل مع قضايا البلد ومع العديد من الأزمات، ودعاها البيان إلى التفكير في مستقبل شعبها واتخاذ خطوات جادة وملموسة لحسم الحالة الراهنة.

أحض بقوة الحكومة، والقادة الدستوريين والسياسيين والمجتمع المدني على العمل معا في حوار بناء، لن يؤدي فقط إلى حل المأزق السياسي، بل يعطي منظورا واضحا لمستقبل أفضل للشعب، أي حوار يوحد أبناء الشعب العراقي وقادتهم. إن الإبقاء على التركيز وتوحيد الجهود في مكافحة ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يمثل أولوية حاسمة، تليها تعبئة المساعدة الدولية للتخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية والمالية العميقة، فضلا عن الأزمة الإنسانية، وتعزيز الاستقرار وعودة المشردين داخليا. إن اتباع النهج القائل بأن الأمور تسير كالمعتاد لن يكون كافيا للشعب. فالشعب يريد تغيرا حقيقيا يحسن من ظروف حياته.

من الحتمي استئناف العمل في مجلس النواب، وتأكيد قيام حكومة قادرة على تعزيز إصلاحات حقيقية ولديها الاستعداد للقيام بذلك. ويجب على المجموعات السياسية العراقية أن تتعاون معا لإيجاد حل سياسي يرتكز على الدستور والقانون والمبادئ الديمقراطية من أجل تلبية احتياجات الناس، وإنهاء الانقسام والشلل في البرلمان، ويمكِّن من الإسراع في سن الإصلاحات اللازمة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، والسير السلس لعمل مؤسسات الدولة من دون تهديد أو تخويف. كذلك أهيب بالحكومة العمل على اتخاذ خطوات محددة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية كجزء من عملية الإصلاح.

على الرغم من التقدم الملحوظ والمتسق في الميدان ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أنه يظل عدوا هائلا وقاطعا يعمل باستمرار على تعديل تكتيكاته وأنماط هجماته، بينما يأخذ في الحسبان التطورات الحاصلة في سوريا. وكما أبلغ الأمين العام المجلس في مناسبات عديدة، فإنه لا يمكن دحر التنظيم

بالوسائل العسكرية وحدها. فبدون معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإيديولوجية الأساسية لها، لن يُكتب للجهود الاستدامة والثبات. إذ أن الانتصارات العسكرية ينبغي أن يكملها تقديم الدعم للنازحين، وزيادة جهود تحقيق الاستقرار، وإعادة التأهيل التي تعطي أولوية لسيادة القانون والحكم الصالح، وتمكين المشردين داخليا من العودة الآمنة إلى مواطنهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، يجب على العراقيين إعطاء الأولوية للمصالحة السياسية والطائفية.

إن استئناف الاتصالات والحوار مؤخرا بين بغداد وإربيل ينبغي أن يتحول إلى شراكة حقيقية للتعاون ذي المنفعة المتبادلة. من الضروري تسوية الخلافات والعمل معا. فالإصلاحات تعمل على تهيئة الظروف من أجل تعزيز الدعم المالي والتقني المقدم من المجتمع الدولي إلى العراق، بما في ذلك إقليم كردستان.

إن زيارة الأمين العام إلى العراق في ٢٦ آذار/مارس التي رافقه فيها السيد جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي، والسيد أحمد محمد علي المدني، رئيس البنك الإسلامي للتنمية، كانت مثالا لجدية المجتمع الدولي على دعمه للعراق. ويجب على العالم أن يعترف بأن العراق عند هذا المنعطف الحرج بحاجة إلى زيادة الدعم الدولي، لا تقليصه لأنه يكابد العديد من التحديات وينأى بنفسه عن تركة الماضي المتمثلة في سوء الحكم والفساد. والمجتمع الدولي مستعد لتقديم مزيد من الدعم، ولكن يجب على العراقيين أنفسهم أن ينفذوا الإصلاحات الكفيلة بوضع بلدهم على طريق التعافي.

أرحب بالتقدم المحرز خلال مفاوضات العراق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهو تقدم ينبغي أن يوضع في صيغته النهائية خلال جولة أخرى من المفاوضات تجري في عمّان في منتصف أيار/مايو.

ولا بد أيضا من تحقيق نتائج إيجابية لتعزيز قضية العراق في مؤتمر القمة المقبل لمجموعة السبعة الذي سيعقد في اليابان.

إن تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا ما برح أولوية، وعنصرا رئيسيا في إرساء أسس المصالحة في المستقبل. إذ أن المشاكل هائلة، كما يتبين من مثال محافظة الرمادي، بالاقتران مع التحديات الضخمة التي تسبب بها مستوى التدمير الواسع، والتلوث غير المسبوق الناجم عن الأجهزة المتفجرة. وعلى الرغم من التحذيرات التي أطلقتها الحكومة حيال الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، فقد عادت بالفعل آلاف الأسر اليائسة إلى مدينة الرمادي والمناطق المحيطة بها. ونشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء التي تتحدث عن وقوع عشرات الإصابات في صفوف المدنيين جراء الشراك الخداعية والأجهزة المتفجرة المرتجلة التي نصبها تنظيم الدولة الإسلامية، فضلا عن مخلفات الأجهزة المتفجرة. إن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وسلطات المحافظات وبتوجيه منها، قامت بدور في المساعدة على حشد القدرات الدولية للتصدي للمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة على الصعيد المحلي.

يساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام داعش للمواد الكيميائية كأسلحة في هجماتها على المدنيين وعلى قوات الأمن، كما حدث مؤخرا في بشير، وتازة ومطر. إني أحض المجتمع الدولي على تأييد التحقيقات الجارية في تلك الحوادث والتي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وضمان مساءلة أي شخص يثبت تورطه في استخدام الأسلحة الكيميائية أو تيسيره استخدامها.

إن الأزمة الإنسانية في العراق لا تزال من أسوأ الأزمات في العالم. فقد تضاعف خلال السنة الماضية عدد العراقيين الذين بحاجة إلى مساعدة. وإن ما يقرب من ثلث السكان، أي أكثر من ١٠ ملايين شخص، بحاجة الآن إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ومن المؤكد أن تؤدي الحملة العسكرية في الأشهر المقبلة، رهنا بنطاقها وكثافتها، إلى تشريد جماعي. وفي

سيناريو أسوأ الافتراضات، ربما يجري تشريد أكثر من مليوني عراقي آخر مع نهاية السنة. إن الأمم المتحدة يساورها قلق خاص إزاء الأوضاع الإنسانية في الفلوجة التي لا تزال تقبع تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي بصورة فعلية تحت الحصار. وتقوم الحكومة بتوفير السلامة للأسر التي تتمكن من الوصول إلى نقاط التجمع. فقد تمت تعبئة المجتمع الإنساني لتقديم الدعم المنقذ للحياة لتلك الأسر وللأشخاص المحاصرين في الفلوجة.

إن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦ تتطلب توفر مبلغ ٨٦١ مليون دولار لتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى ٧ ملايين عراقي. ومن المخيب للآمال أنه لا يتوفر حتى الآن سوى ربع ذلك المبلغ. وما لم يصل مبلغ ٣٠٠ مليون دولار بحلول حزيران/يونيه، فإنه سيتم تقليص أو إغلاق العشرات من البرامج الأساسية المنقذة للحياة. ومن المستهدف للخطة الإنسانية ذات الأولوية لهذا العام أن تشمل الاحتياجات القائمة في البلد. ولا تشمل الاحتياجات الإضافية المدرجة في خطط الطوارئ من أجل تحرير الموصل. أما المبلغ اللازم لمساعدة الذين سيتأثرون بالعملية العسكرية في الموصل فسيتوقف مباشرة على نوع العملية. وإذا ما حدث تدمير على نطاق واسع وتشريد جماعي لفترة طويلة، ستكون تكلفة دعم السكان هائلة. نحن بحاجة أيضا إلى مضاعفة الموارد البشرية والتمويل لتلبية الاحتياجات الهائلة للنساء والفتيات المشردات، وتلك الاحتياجات تشمل التعليم والرعاية النفسية المتخصصة.

أود الآن أن أنتقل إلى التقرير العاشر للأمين العام (S/2016/372) عن مسألة المفقودين من الرعايا الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية. لقد تسلمت رسميا وزارة الدفاع العراقية الاستعراض التقني لملف المفقودين الكويتيين، وقد استأنفت العمل بشأنه، وتضطلع بعدد من الأنشطة منذ المرحلة الانتقالية. تلك خطوة جديرة بالترحيب والتشجيع، وآمل أن تضيف زخما إلى الجهود التي تبذلها حكومة العراق. وللأسف، لا يزال الجمود مستمرا فيما يتعلق بالممتلكات الكويتية المفقودة. وفي زيارة المتابعة التي قام بها الأمين العام، رافقته في زيارته للكويت في نهاية شهر آذار/مارس، حيث شعرنا بالتشجع في كل خطوة ممكنة اتخذها القيادة العراقية لتحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بقضايا الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة. وبغية الإسهام في هذا الجهد بمزيد من النشاط، فإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق سوف تتواصل مع سائر أصحاب المصلحة من أجل التماس مساعدتهم في شتى الجوانب التي من شأنها أن تساعد على الدفع قدما بالعملية.

غير أني أود التشديد على أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة إحراز تقدم تقع على عاتق حكومة العراق. بينما ندرك الحجم الهائل للتحديات التي تواجه العراق حاليا، لا بد للحكومة من الوفاء بالتزاماتها الدولية، ولا يمكن ترك تلك المسألة جانبا.

الرئيس: أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

السيد الحكيم (العراق) اسمحوا لي في البداية أن أهنئ جمهورية مصر العربية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى ما تبذله من جهود كبيرة وشفافة في تنظيم عمله. وأخصكم بالشكر يا سعادة السفير، وأهنئكم على ترؤسكم لهذا المجلس. كذلك أخص بالشكر جمهورية الصين الشعبية على جهودها الكبيرة خلال رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. أرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيتش، وأشيد بجهود أعضاء فريق عمله في بغداد ونيويورك الذين يقدمون خدمات كبيرة إلى العراق في ظل الظروف الراهنة.

تعمل الرئاسات العراقية الثلاث، رئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان، ورئيس مجلس الوزراء، مع رؤوسا الكتل السياسية

الكبرى المنتخبة من قبل الشعب على تنفيذ برنامج رئيس الوزراء للإصلاح، واستمرار العمل لإقرار التشريعات في مجلس النواب العراقي، بما في ذلك إصلاح عمل الحكومة، وتنفيذ المشاريع الخدماتية، وإعادة النازحين إلى مدنهم المحررة لمساعدة الأمم المتحدة والدول المانحة، ونعرب عن شكرنا لهذه لدول.

نود التأكيد على أن عام ٢٠١٦ يعد عاما حاسما بالنسبة للعراق في مجال مكافحة الإرهاب، واستعادة السيطرة على جميع الأراضي التي استولت عليها عصابات داعش الإرهابية. ويحض العراق التحالف الدولي على اغتنام زخم الانتصارات التي تحققت في قواطع العمليات العسكرية، وحالة انكسار وتقهقر تلك العصابات، من أجل تحرير مدينة الموصل التي انطلقت عمليات استعادة السيطرة عليها. لقد تم في المرحلة الأولى من العملية، بأشراف قيادة العمليات المشتركة، استرجاع مجموعة من القرى المحيطة بها. إن حكومة بلادي تشيد بما حققه الجيش العراقي في مدينة الرمادي من نجاحات عسكرية تمثلت في استعادة السيطرة على مدينتي الرمادي وهيت، والعمل مستمر من أجل تطهير ما تبقى من جيوب في محافظة الأنبار تمهيدا لعودة النازحين إليها.

إن تلك القوات تعمل بإخلاص في سبيل استعادة المدن والبلدات التي احتلتها عصابات داعش الإرهابية، وفتح الطريق البري الواصل بين بغداد وعمّان. ونرحب في هذا الصدد بتأكيد وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري باعتبار ما ارتكبته عصابات داعش الإرهابية في العراق جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، خاصة ضد الأقليات الأزيدية والمسيحية، والتركمان الشيعة. وندعو مجلس الأمن إلى تشكيل آلية قانونية دولية محددة لملاحقة ومحاكمة مجرمي عصابات داعش الإرهابية.

كما نحث دول العالم على تنفيذ مضامين قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، وبالأخص فيما يتعلق بإيقاف تدفق الإرهابيين الأجانب الذين ينتمون إلى أكثر من مائة دولة عضو في الأمم المتحدة، والعمل على تجفيف مصادر التمويل وتهريب الآثار والتجارة غير المشروعة في الآثار والنفط العراقي الذي يتم الاتجار به عبر الحدود مع تركيا. وإن الحرب على الإرهاب يجب أن تقوم على مبدأ احترام جميع الدول، وبالذات دول الجوار باستقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وعدم انتهاك حرمة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وعدم انتهاك حرمة أراضيه.

ونؤكد بهذا الصدد، مسؤولية مجلس الأمن عن مطالبة تركيا بسحب قواتها التي دخلت بعمق ١١٠ كيلومتر في الأراضي العراقية بدون إذن أو ترخيص من الحكومة العراقية المركزية، والذي يعدُّ انتهاكا صارخا للسيادة العراقية، ويشكل انتهاكا لمبدأ حسن الجوار ومبادئ القانون الدولي الأخرى وميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يضعف الثقة بدور مجلس الأمن في حماية مبادئ الميثاق. كذلك يطالب العراق الحكومة التركية بسحب قواتها من الأراضي العراقية بشكل عاجل، واحترام القانون الدولي وعدم تقديم الذرائع التي لا أساس لها من الصحة.

ويثمّن العراق مواقف التحالف والمساهمة في جهود إعادة الاستقرار وإعمار المناطق التي استعادتها القوات العراقية من عصابات داعش الإرهابية، وذلك من أجل التخفيف من الأزمة الإنسانية للنازحين داخليا والتي تستلزم إزالة المخاطر المترتبة عن وجود الألغام والمتفجرات التي تخلفها تلك العصابات، إضافة إلى إعادة تقديم الخدمات الأساسية التي لا بد منها من أجل إعادة النازحين إلى تلك المدن والمناطق، مع التأكيد على المشاركة الفعالة لأبناء المناطق التي يتم استعادة السيطرة عليها في القتال واستعادة الأرض والحفاظ عليها.

كما نشكر جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، سيما الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى

من خارج التحالف الدولي لتصديها للإرهاب ومساندتها العسكرية واللوجستية للقوات الأمنية العراقية في إطار احترام سيادة وحرمة الأراضي العراقية، والتنسيق مع القوات الأمنية. كما ندعو إلى زيادة الدعم والتنسيق العملياتي والدعم الجوي وبناء القدرات وتوفير المعدات العسكرية التي يحتاجها العراق، سيما في إزالة الألغام وتبادل المعلومات والمساعدة الاستخبارية وتطوير القدرات العسكرية للقوات الأمنية.

وقد كان العراق وسيبقى شريكا مهما للتحالف الدولي حتى بعد إخراج عصابات داعش الإرهابية من العراق والقضاء عليها، وذلك لإدراكه لمخاطر الإرهاب والحاجة إلى العمل والتنسيق والتعاون لمحاربة تلك العصابات في جميع الحالات. وإنه لن ينسى الدول الصديقة التي تقف إلى جانبه في زمن المحنة والحرب ضد الإرهاب الدولي.

وفيما يخص جهود الحكومة العراقية لتعزيز المصالحة الوطنية، فقد اعتمدت الحكومة سلسلة من التشريعات تنفيذا لبرنامجها الوطني، ومنها قانون المساءلة والعدالة، وإقرار مشروع قانون العفو العام. كما أقرت الحكومة قانون الحرس الوطني، الذي يتكفل باستيعاب مقاتلي الحشد الشعبي وأبناء العشائر من غير منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع، الذين ساهموا في الدفاع عن العراق وقتال عصابات داعش الإرهابية، بهدف إدماجهم في الحرس الوطني وفق تشكيلات تنسجم مع هيكل القوات المسلحة العراقية.

وتعمل الحكومة العراقية على استكمال المتطلبات العسكرية واللوجستية لاستعادة مدينة الفلوجة من عصابات داعش الإرهابية، وقامت بفتح ممرات آمنة لسكان الفلوجة باتجاه عامرية الفلوجة والحبانية والصبيحات، ولإيواء السكان المدنيين الذين يتمكنون من مغادرة المدينة. فقد نُصبت المخيمات المجهزة بمواد غذائية وطبية ومساعدات إنسانية، إذ أن داعش يمنع خروجهم من المدينة لاستخدامهم دروعا بشرية مثلما فعل في عمليات استعادة الرمادي. ونحيطكم علما أن القوات الأمنية كانت ولا تزال تسمح بدخول المواد الغذائية والدواء إلى الفلوجة و لم تمنع دخولها.

وفيما يتعلق بسد الموصل، فقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات احترازية كبيرة من خلال تقليل مستوى المياه في بحيرة السد إلى ٣٠٧ متر، وطالبت المواطنين العراقيين باتخاذ الحيطة والحذر من خلال تحديد مسافات آمنة في حال انهيار السد، وتعاقدت مع شركة ”تريفي“ الإيطالية من أجل إصلاح إحدى بوابات السد وتدريب الكوادر العراقية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في عملية حقن السد التي لا تزال الكوادر الهندسية تقوم بها بشكل مستمر. وبهذا الصدد، يثمِّن العراق جهود الولايات المتحدة وإيطاليا لإيجاد حل لإصلاح السد وإدامته.

ويبذل العراق جهودا مستمرة لتعزيز العلاقات مع الدول العربية والمجاورة، ونخص بالذكر دولة الكويت والأردن وإيران والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى علاقة التواصل المستمر مع الحكومة السورية.

ولا بد من إيجاد حل سريع للمسألة السورية، لوضع حد للأزمة الإنسانية وتلافي تفاقمها والتوصل إلى تسوية سياسية مرضية لجميع الأطراف، مع الإبقاء على وحدة وسلامة الدولة السورية وحدودها الدولية، بما في ذلك، تقديم ضمانات بعدم التدخل من قبل دول الجوار والحد من تدفق المقاتلين الإرهابيين عبر الحدود السورية المشتركة. وعليه، نناشد مجلس الأمن بمعاقبة الدول التي تسمح بتحشيد المقاتلين الإرهابيين على أراضيها وتدفع بهم إلى دول أخرى في حرب قذرة ضد الإنسانية والاستقرار والتنمية. ويدعم العراق الجهود الأممية والدولية للتوصل إلى حل سياسي يشمل جميع مكونات الشعب السوري، بما فيهم أكراد سوريا.

إن حكومة العراق ملتزمة ببذل جهود استثنائية من أجل تحقيق تقدم في ملفي المفقودين والأرشيف الكويتي، وإن اللجان

المشتركة والوطنية تعمل على مقابلة الشهود بشأن معرفة مصير المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، والتقت بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، بأحد هؤلاء الشهود بشأن مواقع دفن مفترضة في منطقتي الجهراء والخميسية لمجموعة من المفقودين الكويتيين، ولا تزال عملية جمع وتوثيق المعلومات جارية بصددها.

ونؤكد على عمق العلاقة بين العراق والكويت، ونثمن دعم دولة الكويت، أميرا وحكومة وشعبا، للعراق في حربه ضد الإرهاب وتقديم المساعدات الإنسانية إلى النازحين. وإن مسار العلاقات الثنائية العراقية – الكويتية في أحسن وأفضل حالاتها من خلال تبادل الزيارات، واجتماعات اللجان المشتركة للوصول إلى أفضل الاتفاقات من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياحية. كما نرحب بزيادة أعداد السياح الكويتيين إلى الأماكن المقدسة في العراق ونعمل على زيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين.

إن العراق ملتزم بتعهداته بشأن توفير الحماية لقاطني مخيم الحرية الانتقالي المؤقت، ويحث الدول على القبول بإعادة توطين سكان المخيم فيها. ويعبر العراق عن تقديره لجهود السيدة لوت لإيجاد حل دائم لوضع قاطني المخيم.

وختاما، نقدم شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به السيد الممثل الخاص للأمين العام يان كوبيتش وفريق عمله في تقديم المشورة للحكومة العراقية والأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل عراق موحد ومستقر وخال من الإرهاب. كما ندين مقتل موظف البعثة ونحيط مجلسكم الموقر بأن السلطات العراقية المختصة تجري تحقيقاتها من أجل معرفة الجناة المسؤولين عن حادثة القتل وتقديمهم إلى العدالة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ظل مجلس الأمن يعمل على نحو متزايد بطرق مفتوحة منتهكا، في بعض الأحيان، الصيغ التي اتفق سبق أن اتفق عليها في وقت سابق. أردت أن أتكلم في هذه الجلسة العلنية اليوم، التي، كما نعلم، مسموح بها بموجب النظام الداخلي.

نحن ممتنون للسيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2016/396). ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وعلى رأسها جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونحن ممتنون للممثل الدائم للعراق على بيانه الموضوعي.

لقد استمرت مأساة العراق لمدة ١٣ سنة، بعواقب كبيرة بالنسبة للمنطقة بأسرها. ونلاحظ، في هذا المنعطف، الحاجة إلى التغلب على الأزمة السياسية الداخلية في أقرب وقت ممكن. وندرك أهمية إصلاح نظام حكم الدولة. بيد أن الأمر الأهم في سياق اليوم هو مهمة تحقيق المصالحة الوطنية وتوحيد الجهود للتغلب على مشاكل البلد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال حوار وطني موسع واتفاقات تستند إلى توافق في الآراء بين جميع المشاركين في العملية السياسية الداخلية، مع الحفاظ على وحدة البلد وتنوعه العرقي والطائفي.

وسوف تعزز الجهود الموحدة من فعالية مكافحة التنظيمات الإرهابية. إننا نؤيد كفاح الحكومة العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تأييدا كاملا. وقد لاحظنا إحراز بعض أوجه النجاح. ومع ذلك، فإن الزيادة السريعة في الأنشطة الإرهابية، ولا سيما في بغداد، تدفعنا إلى القلق وإلى التشكيك في فعالية أعمال التحالف الذي ظل يشير إلى نفسه في الآونة الأخيرة، لسبب ما، بالتحالف العالمي. غير أن الرقعة التي ينشط فيها الإرهابيون تستمر في التوسع خارج المنطقة – إلى ليبيا وأفغانستان وأوروبا. ونحن مقتنعون بأن من شأن النهج الشامل في مكافحة الإرهاب وحده، مع التقيد

الصارم بالمعايير القانونية الدولية، أن يحقق النتائج المرجوة. وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة. فنحن بحاجة إلىموقف مبدئي وثابت من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي في مكافحة هذا الشر المطلق.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء التقارير التي تفيد باستخدام تنظيم الدولة عوامل كيميائية كأسلحة، كما ورد في التقرير. وقد أبلغت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بواحدة من هذه الحالات. وللأسف، لم يذكر شيء عن التحقيق في تلك الحالات. إن العوامل الكيميائية المستخدمة كأسلحة آخذة في الانتشار في جميع أنحاء المنطقة ويستخدمها الإرهابيون. وتواصل بعض الدول الأعضاء في التظاهر بأن ذلك لم يحدث وتلقي باللوم على نظام الأسد في كل شيء. ومع ذلك، تبين تحليلات المكونات الكيميائية الأساسية للأسلحة المستولى عليها من المتمردين في مدينة تكريت، بعد تحديد هوية المنتجين وشروط البيع للدول الأخرى، بأنها في الواقع صنعت في تركيا، أو زود بها ذلك البلد بدون أن يكون له الحق في إعادة التصدير.

وفي ذلك السياق، تصبح مبادرتنا المتعلقة بإبرام اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب الكيميائي مناسبة على نحو متزايد في هذا الوقت. ويمكن قول الشيء نفسه بصدد مشروع القرار الروسي والصيني. ونحن نؤيد الاحترام الصارم للسيادة العراقية، التي تنتهك بانتظام من جانب تركيا خلال الضربات الجوية. ويمكن لهذه الضربات أن تؤدي إلى قتل المدنيين، كما أشار التقرير. وتواصل تركيا، تحت ذريعة مكافحة الإرهابيين، الاحتفاظ بوجود لها في مخيم باشقا، ويتم تجاهل احتجاجات بغداد ببساطة.

إن الحالة الإنسانية في البلد تبعث على القلق، حيث تجاوز عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات ذلك الذي في سورية. ولكن في نفس الوقت تكمن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية في أن المناطق المتأثرة تقع تحت نفوذ المنظمات الإرهابية. وقد جاء في التقرير أن:

”من المرجح أن يبقى مئات الآلاف من الأشخاص ..... في أمس الحاجة إلى المساعدة، في وضع تكاد تنعدم فيه فرص الخروج إن لم تكن مستحيلة. وهناك بالفعل الآلاف من الأسر المحاصرة في المناطق الواقعة بين الخطوط الأمامية للقوات المتعادية ويتوقع أن يزداد عددها في الأشهر المقبلة.“ (S/2016/396، الفقرة. ٥٤)

ويمكننا رؤية الحالة الكارثية في الفلوجة. فخلال ما يسمى بالتحرير، حوصرت الرمادي أولا تم تدميرها عمليا بالضربات الجوية.

وقد ناقشنا معكم، سيدي الرئيس، ومع زملاء آخرين في مجلس الأمن – أثناء غداء عمل مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخرا – حقيقة أننا لا نولي ذات الأهمية للحالات المختلفة. وتحظى بعض الحالات باهتمام أكثر من غيرها. وذلك ربما لأسباب سياسية. فعلى سبيل المثال نناقش، كل يوم وكل أسبوع، الحالة الإنسانية في سورية، بينما في العراق، الذي يواجه تهديدا إرهابيا، يندر أن تكون الحالة الإنسانية موضع اهتمامنا. فلا بد من تصحيح ذلك، وينبغي أن ندعو السيد أوبراين لبحث الحالة بعناية.

وفي الختام، أعرب عن تمنياتي بأن يتغلب الشعب العراقي على هذه الأزمة التي طال أمدها في أقرب وقت ممكن.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبيتش على إحاطته الإعلامية وأود أن أشيد به وبفريقه على كل جهودهما وعملهما في ظل هذه الظروف الصعبة. وكذلك أشكر سفير العراق على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

أردت فقط أن أعلق على جانب واحد من مداخلة الوفد الروسي. إننا جميعا ندرك، بالطبع، أن إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يظل العدو العنيد والخبيث في

العراق. ونسمع كل يوم تقريبا عن تفجيرات داعش في المناطق المدنية، مسفرا عن عدد كبير من الخسائر البشرية. إن الولايات المتحدة شريك ملتزم للحكومة العراقية وللشعب العراقي، بل ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وقد أكّد نائب الرئيس بايدن بقوة التزامه خلال زيارته الأخيرة إلى العراق في الأسبوع الماضي.

وقد شجعَنا التقدم العسكري الأخير في الأنبار مع تحرير هيت وكسر حصار حديثة.

ولكن أود الإشارة إلى أن من الأهمية بمكان أن نعمل معاً بوصفنا المجلس استناداً إلى نهج قائم على توافق الآراء. ونرحب بالتعاون بين أعضاء المجلس حتى يمكننا أن نبحث عن طريقة بناءة لتوجيه عملنا. فعلى سبيل المثال، عملنا معاً بشأن ملفّ الأسلحة الكيميائية في سورية، حيث اتخذنا عدداً من القرارات الهامة جداً – وهي القرارات ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥). ونعتبر أن النجاح نتيجة لجهودنا المشتركة من العمل المثمر في المجلس. وأعتقد أن تلك القرارات أزالت كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية. وأدانت تلك القرارات استخدام غاز الكلور كسلاح، وأنشأت آلية التحقيق المشتركة. ونريد أن نُبقي الآلية مركزة على استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهات فاعلة في سورية.

وفيما ننظر إلى التحديات التي يشكلها الإرهاب في العراق، بما في ذلك استخدام أية أسلحة من هذا القبيل من جانب أي جهات فاعلة، فإننا نريد أن نتطلع إلى طريقة بناءة بالتركيز على اتباع نهج قائم على توافق الآراء.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

أود في البداية أن أشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته المفيدة.

تعرب مصر عن قلقها إزاء التطورات السياسية الأخيرة على الساحة العراقية، وخاصة في ظل الأوضاع الأمنية الصعبة التي يشهدها العراق الشقيق. ونناشد كافة الكتل السياسية في مجلس النواب العراقي بضرورة احترام المؤسسات الوطنية للدولة والحفاظ عليها، وتوحيد الرؤى وبذل الجهد من أجل تجاوز الأزمة الراهنة التي قد تفضي إلى حالة من الفراغ السياسي سيتضرر منه الشعب العراقي جميعاً.

تؤكد مصر على دعم جهود الرئاسات الثلاث لإطلاق برنامج شامل للإصلاح السياسي وتنفيذه، بما في ذلك من خلال إنهاء نظام الحصص ومحاربة الفساد. وهي الجهود التي يتعيّن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعمها ومساندتها بشتى الطرق باعتبارها تسهم في ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية.

كما نعرب عن موقفنا الراسخ بشأن التمسّك بوحدة العراق وسيادته على كامل ترابه الوطني، ونؤكد على محورية الهوية العربية للمجتمع العراقي، مع الحفاظ على تنوعه الديني والمذهبي والإثني، باعتبار أن تلك الهوية جامعة لكافة مكونات الشعب العراقي، وصمام الأمان لمنع انزلاقه في أتون الفتن ودعوات التقسيم التي تعمل قوى إقليمية على إذكائها.

وتعاود مصر التأكيد على أهمية التصدّي بحزم للتوغل السافر للقوات التركية داخل الأراضي العراقية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونودّ الإشارة هنا إلى عدم استجابة الجانب التركي للمناشدات الإقليمية والدولية المتكررة لسحب قواتها حتى الآن. ومن هذا المنطلق، تطالب مصر مجدداً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمتابعة انسحاب القوات التركية من الأراضي العراقية. في هذا السياق أيضاً، نؤكّد على ضرورة وقف إيران تدخلاتها في الشؤون الداخلية للعراق من خلال إذكاء الفتن التي تهدد نسيج المجتمع العراقي.

كما نرحب بالانتصارات التي حققتها الجيش العراقي في الأشهر القليلة الماضية على صعيد تحرير العديد من المناطق من

سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. ونعاود التأكيد على أهمية وضع مقاربة متكاملة لتثبيت الاستقرار، لا تقتصر على العاملين الأمني والعسكري فحسب، وإنما تشمل أيضاً المصالحة الوطنية وإدماج السنّة علاوة على إعادة الإعمار.

ونود الإشارة إلى أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي لمساعدة العراق في الكشف والتعامل مع العبوات الناسفة بدائية الصنع والتي تعيق إعادة النازحين إلى الرمادي وغيرها من المناطق المحررة. وقد صدّقت وزارة زارة الدفاع المصرية مؤخراً على وضع برنامج تدريبي للقوات العراقية في هذا الخصوص.

كما قامت مصر بمنح حكومة إقليم كردستان العراق مساعدات إنسانية للتعامل مع أزمة النازحين بالعراق. وأخيراً، تود مصر الإشارة إلى أحد الجوانب الإنسانية ذات الأهمية في ملف العراق، والتي تتعلّق بالكشف عن مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين واستعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية الكويتية، والتي كانت محلاً للعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحظيت في السابق باهتمام كاف من قبل المجلس في بيانات صحفية متكررة. وترى البعثة أن من الأهمية بمكان استمرار إلقاء الضوء بشكل كاف على اهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة في ضوء اعتباراتها الإنسانية والقانونية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.